



Distr.
GENERAL

A/RES/34/103
30 January 1980



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
الهند ١٢٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الأولى (A/34/791)]

١٠٣/٣٤ - عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية

ان الجمعية العامة ،

ان تسلم بالمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة عن تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيد دعائمها على أساس الاحترام التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما مبدأ سيادة الدول وتساويها في السيادة واستقلالها الوطني ،

وان تشير الى أن من واجب الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن القسر العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو أى شكل آخر من أشكال القسر الموجه ضد سيادة أية دولة أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية ،

وان تلاحظ أن الهيمنة هي مظهر من مظاهر سياسة تبتهجها دولة أو مجموعة من الدول المتحكم في دول أو شعوب أو مناطق أخرى من العالم والسيطرة عليها واخضاعها سياسياً ، أو اقتصادياً ، أو أيديولوجياً ، أو عسكرياً ،

وان ترى أيضاً ان الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية بما فيها الصهيونية والفصل العنصري ، كلها قوى تسعى الى ادامة علاقات وامتيازات غير متكافئة اكتسبت بالقوة ، ومن ثم فانها تشكل مظاهر مختلفة لسياسة الهيمنة وممارستها ،

وان يقلقها ان ما يمارس من هيمنة على الصعيد العالمي والصعيد الاقليمي على السواء ، في اطار سياسة تقسيم العالم الى كتلات أو من جانب دول منفردة ، يتجلى في استعمال القوة أو في التهديد باستعمالها وفي السيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي ،

وإن يقلقها أيضا أن سياسة الهيمنة تسعى إلى الحد من حرية الدول في تقرير نظمها السياسية والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تخويف أو عرقلة أو ضغط ، واقتناعا منها بأن الهيمنة العالمية والاقليمية ، تؤدي بجميع أشكالها المختلفة إلى فرض تهديد خطير على السلم والأمن الدوليين ،

وإن ترى أن لجميع الشعوب رغبة مشتركة في مقاومة الهيمنة وفي الحفاظ على سيادة جميع الدول واستقلالها الوطني ،

وإن تضع في اعتبارها أهمية والحق ايجاد نظام جديد ومنصف للعلاقات الدولية يقوم على أساس المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل المشاكل الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين ، نظام يكفل المساواة في الأمن لجميع الدول ، والتقدم والرخاء لجميع الشعوب ، عن طريق إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - تدوين سياسة الهيمنة بجميع مظاهرها ، بما في ذلك الهيمنة التي تجرى ممارستها على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي ، والمتبعة في اطار سياسة تقسيم العالم إلى كتلت أو من جانب دول منفردة ؛

٢ - تـعـلـيـن انه ليس لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تنزع ، تحت أي ظرف كان أو لأي سبب من الأسباب ، إلى الهيمنة في العلاقات الدولية أو أن تسعى إلى أن يكون لها وضع سيطرة سواء على صعيد العالم أو في أي منطقة منه ؛

٣ - تـرـفـيـض ما يقع في العلاقات الدولية من جميع أشكال السيطرة أو الاخضاع أو التعرض لشؤون الغير أو التدخل ، وجميع أشكال الضغط ، سياسيا كان أو أيديولوجيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو ثقافيا ؛

٤ - تـدـيـن بحزم سياسات الضغط واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والعدوان المباشر أو غير المباشر ، والاحتلال ، والممارسة المتزايدة ، على نحو مكشوف أو مستتر ، للتعرض للشؤون الداخلية للدول أو التدخل فيها ؛

٥ - تـدـيـن بحزم الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والعنصرية بما فيها الصهيونية ، وسائر أشكال العدوان والاحتلال الأجنبيين والسيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي ، وكذلك ايجاد مناطق النفوذ وتقسيم العالم إلى كتلت سياسية وعسكرية متخاصمة ؛

٦ - تـطـلـب إلى جميع الدول أن تراعي في ممارستها للعلاقات الدولية التقييد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والمبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول ، وتساويها في السيادة واستقلالها الوطني ووحدتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم العدوان ، والتسوية السامية المنازعات ، والتعاون ، وكذلك حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير ؛

٧ - تدعو إلى انسحاب جميع قوى الاحتلال إلى أقاليمها من أجل تمكين شعوب جميع الدول من تقرير وتصريف شؤونها ؛

٨ - تدعو كذلك إلى الاحترام التام لحقوق جميع الدول في تقرير نظمها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وفي انتهاج سياساتها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ونيرها دون تخويف أو عقلة أو اهاب من الخارج ؛

٩ - توطد العزم على الاستمرار في السعي إلى اقامة نظام جديد ومنصف للعلاقات الدولية يقوم على أساس المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل المشاكل العالمية وفي صيانة السلم والأمن الدوليين ؛

١٠ - توطد العزم كذلك على الاستمرار في السعي إلى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل ضمان التحرر الاقتصادي والحرية لجميع الدول ، وخاصة البلدان النامية .

الجلسة العامة ٣٠٣

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩